بأقلامهم

بقلم
مايكل الأندري*

العدو غير المرئي

امام العالم بأسره واللبنانيين حرب مختلفة عن الحروب التي خاضوها، الاهلية منها والخارجية. يتربص بهم عدو غير تقليدي، او بالاحرى غير مرئي. انه الوباء الذي تحول الى جائحة. بدأ كائنا مجهريا في مدينة او سوق ووهان بعيدا من اتهامات اميركا للصين بتصنيعه في مختبراتها، سرعان ما اجتاح العالم من اقصاه الى اقصاه، واضعا اقتصادات العالم الكبيرة وعلى رأسها الاقتصاد الاميركي والصيني الاول والثاني عالميا على شفير ازمة غير مسبوقة منذ الكساد العظيم في عشرينات القرن الماضي.
لم يقتصر الاجتياح الفيروسي للحدود بفعل العولمة اولا، ثم تراخي بعض الدول وخصوصا تلك التي اعتمدت او لجأت الى ما يسمى "مناعة القطيع"، بل هز كيانات سياسية واضعا مستقبلها على المحك. على سبيل المثال، تعرض الاتحاد الاوروبي الى اقسى امتحان له بعد بريكست، وبدت قطاعات دوله الطبية - باستثناء المانيا - بالفعل هرمة وغير مستعدة لهجوم الفيروس. سارعت الدول الاعضاء الى اغلاق حدودها الخارجية وبين دول الاتحاد وانكفأت الى حدودها الوطنية مطلقة عملية احصاء قاسية ومضنية لضحايا الفيروس.
الصين بؤرة الوباء الاولى خسرت بدورها ثلثي حجم اقتصادها بين شهري كانون الثاني وشباط من دون ان تبدأ رحلة التعافي الاقتصادي وحتى السياسي. تحاول اعتماد سياسة الضمادات والمساعدات الطبية لإبعاد تهمة تصدير الفيروس وتحويل الصيني الى ضحية تنمر عبر العالم، وهو يتصدر قائمة الانفاق في السياحة الدولية.
الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، بدورها تراجعت عن مسؤوليتها الدولية، وحصرت اهتمامها بالداخل وكأن رئيسها دونالد ترمب اعاد احياء مبدأ الحياد الذي ارساه مونرو عام 1823، وارتفعت فيها الاصابات بشكل حاد لاسيما في نيويورك ونيوجيرسي وميشيغان ونيواورلينز وغيرها. وصلت الوفيات الى عتبة المئة الف جراء الفيروس، وتتوقع الادارة الاميركية وكبير اطباء خلية الازمة البروفيسور فاوتشي ان تواصل الارقام رحلة صعودها حتى آب المقبل.
اميركا اللاتينية ايضا، بخزانها البشري، تحولت الى بؤرة رئيسية للوباء بعد الولايات المتحدة، لكن المأساة مرشحة لسيناريو اكثر قتامة. لا تملك البرازيل قوة الجارة الشمالية العظمى. لم ينجح الرئيس بولسونارو في تبييض صورته بعد حرائق الامازون. فنزويلا العائمة على النفط والتي باتت تعتمد الآن على ناقلات ايرانية في مقابل ذهبها، ليست افضل حالا. تقرير صدر اخيرا يحذر من عجز في قطاعها الطبي عن مواكبة الجائحة. منظمة الصحة العالمية تعرضت لوابل من الاتهامات بالتقصير والتراخي، اجبرها على الخروج في مؤتمرات صحافية يومية للدفاع عن دورها وتبرير تمويلها. واشنطن اكبر ممول لها قبل اعلان الرئيس ترامب تعليق مساهمتها السخية بسبب اتهامات بانحيازها الى الصين.
هذه المطالعة ليست مجرد عرض وقائع لعرضها، بل للدلالة على جسام وخطورة ما يواجهه العالم. انه الوجه المخيف للعولمة التي اجبرت الدول على الانكفاء الى حدودها القومية، والاعتماد على نفسها في مواجهة هذا التحدي غير المسبوق. آخر جائحة مخيفة كانت الانفلونزا الإسبانية الوباء الاكثر فتكا الذي انتشر عام 1918 في اثناء الحرب العالمية الاولى.
ومع غياب العلاجات المعترف او الموثوق بها بعيدا من علاج الملاريا الذي يستخدم في علاج كورونا، ومع سعي العلماء او تسابق شركات تصنيع الادوية للتوصل الى لقاح، ماذا على العالم أن يفعل كي يوقف تفشي هذا الوباء؟
قد تبدو الخيارات قليلة ومربكة. فالانتكاسة سهلة، والدول التي بدأت رفع القيود وحظر التجول، تعتمد نهج الفتح التدريجي الحذر، تخطو خطوات بطيئة لكن متدرجة في العودة الى مسار الحياة الطبيعية. لا شيء مضموناً سوى انبعاث ثان للفيروس. في لبنان مثلا وبشهادة تقارير من صحف غربية عريقة كالواشنطن بوست، قام بعمل نموذجي ساهم في منع انتشار الوباء وحصر حالات الاصابة. لكن بمجرد وضع اليد على نتائج ايجابية، تراخى اللبنانيون واعتقدوا ان المعركة خلف ظهرهم. اختلطوا واسترجعوا العادات اليومية السابقة، فشهدنا في الاسابيع الاخيرة عودة مقلقة للاصابات.
لكن كلمة سر الخروج من سفر الوباء، تحمل جزءا كبيرا من الحل والوقاية. التباعد الاجتماعي هو الحصان الاسود في كبح جماح هذه الجائحة. مسافة مترين وكمامة هما سلاح الناس حاليا للوقاية من الفيروس. الاحتفال المبكر قد يكون مكلفا على العالم، فالعدو غير مرئي، مجهري ومراوغ، والحرب ما زالت في جولاتها الاولى. الاهم او الاخطر، ان على العالم ان لا يتجاهل تحذيرات العلماء او خشيتهم من تحول هذا الوباء الى انفلونزا موسمية.

* صحافي

ضيف العدد

بقلم الدكتور
مروان القطب*

أزمة بنيويّة تحتاج إلى حلول حاسمة

يعاني لبنان من ازمة اقتصادية بنيوية اساسها ازمة المالية العامة، ايرادات محدودة للدولة في مقابل نفقات متزايدة، ما ولد عجزا مزمنا في الخزينة العامة، وفاقم هذا العجز الفساد المالي والاداري المستشري في بعض القطاعات.
لتغطية العجز، تضطر الدولة الى الاستدانة من البنك المركزي والمصارف التجارية بنسبة تصل الى 85 في المئة من ودائع المواطنين الموجودة لدى المصارف لسد عجزها المتفاقم.
خلق هذا الواقع نوعا من الترابط بين المالية العامة والقطاع المصرفي، وادى الى تبادل المنافع، وفي الوقت ذاته التأثر بالمخاطر، واساءة استعمال الدولة للاموال العامة، والهدر المتفشي في قطاعاتها ادت الى استفحال المشكلة.
مع التحركات الشعبية في 17 تشرين الاول 2019، تهافت المودعون دفعة واحدة لسحب ودائعهم، ما اربك القطاع المصرفي. خشية الوصول الى مرحلة التوقف عن الدفع، اتخذت المصارف اجراءات بهدف السيطرة على الوضع، وسمحت بسحب مبالغ محدودة جدا، كما انها منعت من التحويلات المالية وخصوصا بالدولار الى الخارج، ما خلق بلبلة لدى المواطنين وقلقا على مصير ودائعهم.
زادت المشكلة مع توقف الدولة عن سداد ديونها المستحقة، واعلن رئيس الحكومة امتناع الدولة عن سداد سندات الاوروبوند. يمكن اعتبار ان عدم سداد الدولة ديونها الى المصارف حال دون قدرة المصارف على اعطاء الودائع الى المودعين، الامر الذي الحق ضررا فادحا بالمصارف. لكن لا يمكن ان نغفل ان المصارف قد حققت ارباحا من خلال اكتتابها في سندات الخزينة، وحققت عائدات كبيرة ناتجة من معدلات الفائدة المرتفعة مقارنة بالمعدلات الرائجة في الاسواق المالية العالمية.
اما على المستوى النقدي، فان قيمة الليرة اللبنانية بدأت بالتدهور اعتبارا من ايلول 2019، ويرجع ذلك الى اسباب عدة منها تراجع التدفقات النقدية بالعملات الاجنبية الى الاقتصاد اللبناني الناتج من توقف التحويلات المالية وتراجع قيمة الصادرات الصناعية.
في نيسان 2018 عقد مؤتمر سيدر الذي اقر 11 مليار دولار كقروض وهبات لمشاريع البنى التحتية تنفذ بالتعاون مع القطاع الخاص. اشترط ضرورة اجراء اصلاحات بنيوية اساسية ومحاربة الفساد وترشيق الادارة. لكن، لا الحكومة السابقة ولا حتى الحالية عملتا على تنفيذها، ما حرم الاقتصاد الوطني تدفقات نقدية كانت ستساعده على تماسكه ونموه.
فقدت القطاعات الاقتصادية جميعها من دون استثناء قدرتها وتوازنها. غابت قطاعات منتجة وفاعلة، في حين ان سيطرة قطاع الخدمات وعلى رأسها القطاع المصرفي، جعل من الاقتصاد اللبناني ذا طبيعة ريعية، وبالتالي فانه اعتمد تكرارا على الدعم الخارجي والمؤتمرات التي تستجدي القروض والمساعدات.
اما وقد وصلنا الى حافة الهاوية بسبب ازمة كورونا التي انهكت معظم دول العالم، فلم يعد امام لبنان سوى باب وحيد للخروج من ازمته، هو المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وفق الخطة التي وضعتها الحكومة. لكن للصندوق شروطا سيفرضها وتتعلق بحزمة من الاجراءات لدعم لبنان، خصوصا وان تجارب الدول التي يشبه وضعها وضع لبنان مع صندوق النقد لم تكن مشجعة. كما ان الخطة المطروحة من الحكومة للتفاوض تحتاج الى تعديلات وارادة جدية لاجراء الاصلاحات المطلوبة الصعبة المتعلقة بالقطاع العام، ووقف الهدر والفساد، والخروج من نظام تثبيت سعر صرف العملة الوطنية.
فهل طروحات الحكومة اللبنانية جدية ام انها فقط لتقطيع الوقت؟

* مدير كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية - الفرع الخامس